

ان اشغل بالوضوء حاز له التيمم عندنا خلافا للشافعي له ان هدايتهم مع القدرة على الماء
 فلا يجوز ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا ناسك حيازة وانت على غير وضوء فتم وضوءك
 وفي قوله ولتيمموا غير اشارة الى لا يجوز لدولي التيمم وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 لانه ينظر فلا يفوت يحفه ويحيط كذا السلطان لا يتيهم لانه ينظر له احنا صاحب
 الهداية هذه الرواية ذكرها الذين يجوز للامام التيمم للحنابلة في ظاهر الرواية لان
 فيها مكره واشار شمس الاتية هذه الرواية وفي النهاية لو كان جنبا تيمم وصلى بجوز
 لان صلوة الجنابة في الحقيقة لكن احباب التيمم لكونها مستهبة باسم الصلاة
 وحكم بعبادة الجنابة اي الجنابة الاخرى **حاشا** فونها هذه الجملة صفة ثانية للحنابلة
 مقدرة او حال عن ضمير اعادته يعني قال محمد اذا صلى على جنابة وحضرت اخرى وكان
 فونها بعيد التيمم هذه وثالثا لا يعيد بل يصلي بالتيمم الاول وفي المصنف **الحنابلة** اذا لم يترك
 التيمم بين الصلوات اما اذا تركتم فات التيمم بعيد اتفاقا لانه الصلوة الاولى
 تمت وهذه ضرورية اخرى فتجد لها التيمم ولها ان التيمم اصح لكونه عاجزا عن استعمال
 المأكل كما هذا المعنى ياتي في الجنابة الاخرى **ولا يجوز التيمم** اي يحوف فونها
 صلاة الوقت **والجمعة** اي يحوف فونها صلاة الجمعة لان للوقت خيرا وهو الفضا
 وكذا الظاهر اصل الجمعة وهو ما يقضي فونها مطا **والسنة** اي في العيد
بالتيمم يعني المتوضي لصلوة العيد اما ما كان او مقدر بان احدث بها ارجح
 عن فونها ان فونها يجوز ان يتيهم ويدين على صلوة عند ابي حنيفة رحمه الله وثالثا
 لا يجوز تيمم بالبناء لانه لو خاف عن فونها ان فوضاض الشرع اما التروا الشمس
 او لعدم ادراكه الامام يتيهم ويشرع اتفاقا وتيمم بالعيد اذ في عين لا يجوز اتفاقا لها
 انه ان فونها تعانته ان يكون لاحقا والاحق به بعد تراخ الامام فلا يخاف
 عن فونها في البناء كما يخاف في الشروع وله ان الخوف بان لانه يقع ارجح وبما يعرض به
 عارض فيفسدها وفي المحيط الحلاف فيها اذ الخوف زوال الشمس ان اشغل بالوضوء
 وان حان يتيهم يعني اتفاقا وبما اذ لم يمتح اذا كان وان كان يرجو لا يتيهم اتفاقا ان
 قلت الخلاف في بناء المتوضي ولهذا قيل بالمتوضي في المنطوية وذكر صاحب الهداية
 انه لو شرع بالتيمم يتيهم ويدين بالاتفاق لان الوضوء لو وجب عليه كان واجدا للماء

عليه
 التيمم
 الاول
 الامام